

رئيس المجلس الأعلى للجمارك: تجهيزاتنا قديمة ونظامنا يعود إلى 62 عاماً

تعمل ادارة الجمارك بتجهيزات قديمة الصنع، ولا يكفي عدد السكانزات الموجودة لديها لتنفيذ المهمات المطلوبة منها في المطار والمرافئ البحرية والمخبر البرية. كما ينقصها العديد، من عسكريين ومدنيين، للقيام بالاعباء الملقاة على عاتقها. علما ان المؤسسة تتصدى لشبكات المهربين، وتتركز رسالتها على دعم الاقتصاد وتسهيل التجارة وضمان امن المجتمع

التفرج على مثل هذه المخالفات، بل السعي الى محاربتها. ادارة الجمارك لم ولن تقصر في هذا الخصوص.

■ لماذا ارتفع عدد عمليات التهريب في السنتين الاخيرتين؟

□ صحيح انها ارتفعت، لكننا في الوقت نفسه نضبط عددا اكبر منها. نجحنا منذ بداية السنة في احباط 7 عمليات تهريب كبتاغون في مرفأ بيروت كانت في طريقها الى السعودية. نتابع هذه العمليات في مكتب دائرة المخدرات، وتم توقيف عدد من المشاركين فيها. نتعاون مع السعودية وغيرها من البلدان، وقد حضر ضابط الارتباط السعودي في السفارة الى المرفأ واطلعه على كل هذه العمليات. كما قمنا في الاشهر الاخيرة باحباط اكثر من عملية تهريب في المطار كانت متوجهة الى المملكة وبلدان اخرى.

■ ما هي ابرز المعوقات التي تعترض عملكم خصوصا بعد ازدياد عمليات التهريب؟

□ نعاني من مشكلات مادية وتقنية تتمثل اولا في عدم وجود الات سكارنر بما يكفي الحاجات المطلوبة. منذ سنة 2017 اعدنا مشروعا وطلبنا من الحكومة الاتيان بسكانزات حديثة عبر الـ BOT لان ثمنها مرتفع. سلكتنا هذا الخيار لتأمين التصليحات المطلوبة لهذه الاجهزة في حال تعطلها. هذا المشروع هو حاليا في ادارة المناقصات، علما ان مجلس الوزراء اقر ان نقترح دفتر الشروط على وزير المال على ان يقوم بدوره برفعه لاقارره في مجلس الوزراء. من اجل تطبيق الشفافية المطلوبة، ارسلنا هذا المشروع الى ادارة المناقصات، وكنا اول ادارة تقوم بمثل هذا الاجراء. يعود تاريخ تصنيع السكانزات الموجودة لدينا الى

مؤسسات الدولة العسكرية، من الجيش الى مديريات الامن العام والامن الداخلي وامن الدولة، في وقت لا تزال فيه ادارة الجمارك على حالها منذ ايام الانتداب الفرنسي. هذه هي المشكلة الحقيقية في الجهاز. لا توجد دولة في العالم تعمل بوجود جهازين، مدني وعسكري، ضمن الادارة الواحدة. هذا الامر ادى الى مشكلة كبيرة في المؤسسة.

■ لماذا لم تصدر قوانين او توضع خطة للنهوض بهذه المؤسسة؟

□ حتى الان لا شيء يمكن التعويل عليه لتطوير المؤسسة. لا نزال نعمل وفق المرسوم الاشتراعي 123 الصادر في العام 1959.

■ يحصل تضارب في عمل المؤسسات على غرار ما حدث في تصدير كميات من الرمان المحشوة بحبوب الكبتاغون الى السعودية. كيف تتحقق الجمارك من صحة هذه المستندات؟

□ هذا الامر ليس من مهمة المجلس الاعلى، بل يعود الى عمل المديرية على الارض. يمكن ان تتحقق الجمارك من كل المستندات قبل اعطاء الاذن بالتصدير او تسلم اي بضاعة عند استيرادها. المشكلة ان المهرب يكون هو السباق، وتقوم الجمارك والجهات المعنية بملاحقته بغية الامساك به، مع ضرورة تطوير الامن الوقائي لجبهه مثل هذه العمليات.

■ ماذا عن الاتيان بماركات عالمية من الالبسة يجري ادخالها على اساس انها مستعملة؟

□ هذه الامور كانت تحصل في السابق، وهنا لا بد من الاشارة الى ان اعمال التهريب منتشرة في كل بلدان العالم. لكن ليس المطلوب منا

لم يكن ينقص ادارة الجمارك الا التضارب الحاصل بين عدد من الوزارات والمؤسسات في مواكبة العمليات المتعلقة بمراقبة البضائع واعطاء الاذونات المطلوبة في التصدير والاستيراد. فهي تعاني من مشكلة اساسية جعلتها تعمل وفق قوانين وانظمة تعود الى اكثر من 60 سنة. وضعت الادارة خطة استراتيجية للنهوض بفرقها التي تتوزع عناصرها على المرفائء، والتي نجحت اخيرا في احباط 7 عمليات تهريب لملايين من حبوب الكبتاغون كانت في طريقها الى السعودية.

رئيس المجلس الاعلى للجمارك العميد اسعد الطفيلي يضيء لـ"الامن العام" على واقع المديرية والدور الذي تقوم به، والوضع الصعبة التي مرت فيها خلال السنتين الاخيرتين.

■ كيف تصف واقع جهاز الجمارك اليوم في ظل الضغوط التي تعترض مؤسسات الدولة؟

□ ان الوضعين السياسي والاقتصادي غير المطمئنين ينعكسان سلبا على كل الادارات. ادارة الجمارك واحدة من هذه المؤسسات، وهي تعمل في ظل ادارة قديمة في لبنان عمرها عشرات السنين. تكمن المشكلة فيها انها لا تزال تعمل في ظل قوانين تعود الى العام 1959. تغيرت انظمة هذا القطاع في مختلف بلدان العالم، فضلا عن تبدل التكنولوجيا في عملية افراغ البضائع ومراقبتها وشحنها، الى غيرها من الامور في هذا القطاع.

■ لماذا لم يتم تغيير هذه القوانين؟

□ هذا السؤال يوجه الى الحكومات المتعاقبة التي لم تبد الاهتمام المطلوب بهذا القطاع الحيوي. تغيرت الانظمة والقوانين في اكثر



رئيس المجلس الاعلى للجمارك العميد اسعد الطفيلي.

□ ثمة خطة وضعتها ادارة الجمارك موجودة في وزارة المال. لا ابالغ اذا قلت ان واقع الادارة يمر في اوضاع صعبة، وثمة مسائل اقول من موقعي وتجربتي في هذه الادارة، انني لست راضيا عنها. صراحة، اذا لم تعدل القوانين في شكل صحيح ولم يتم السير بادارة واحدة للجمارك، فان الوضع

الجمارك على حالها منذ 1959

بدأت عملية تشريع الجمارك في لبنان في عهد السلطنة العثمانية التي كانت تفرض رسوما على جميع الولايات الخاضعة لها. تم تنظيم هذا القطاع في حقبة الانتداب الفرنسي بموجب قرارات كان يصدرها المفوض السامي انذاك. عمل الفرنسيون على انشاء هيئة الجمارك على غرار تلك الموجودة في بلدهم. بعد استقلال لبنان في العام 1943، بقيت مصلحة الجمارك من ضمن المصالح الموجودة بين لبنان وسوريا الى حين حصول الانفصال الجمركي بين البلدين عام 1950. جرى تنظيم هذه الادارة وفق شكلها الحالي عام 1959 ولا تزال الى اليوم، علما انها تشكل رافدا رئيسيا لخزينة الدولة.

■ لماذا لا تحصل دورات تطوع؟

□ في آخر دورة طوعنا 380 عسكريا دخلوا الى السلك في كانون الاول الفائت. في النهاية يرتبط عملنا بوضع البلد، واذا ساءت الامور قد نتجه نحو الاسوأ.

سيصبح صعبا. تضم المؤسسة مديرية ومجلسا اعلى، مع الاشارة الى ان قرارات المجلس الاعلى يتم اخذها بالاجماع. ثمة اربعة رؤوس تدبير المؤسسة، ثلاثة في المجلس الاعلى والرابع هو المدير العام، وفي امكان اي واحد منهم ان يعترض على تدبير عقوبة موظف او عسكري او على قضية كبيرة. منذ تسلمي مهماتي وانا اتحدث عن هذا الموضوع الشائك. عندما حضر الامين العام لمنظمة الجمارك العالمية الياباني كينيو ميكوريا بعد تفجير المرفأ، ابلى المسؤولون في لبنان ان جسم الجمارك وهيكلته يجب ان يقودهما رأس واحد لتنظم الادارة التي لا يمكنها ان تستمر بهذه الطريقة. هذا الواقع المرير ابلىته الى جميع المسؤولين، وذكرته في مجلس النواب ايضا.

■ رفع الرسوم والضرائب على البضائع هل تطرقتم اليه؟

□ يعود هذا الامر الى وزارة المال. نحن نعطي رأينا فقط عند مراجعتنا في هذا الخصوص، من دون ان ننسى بأن السعر الرسمي للدولار هو 1508 ليرات.

■ هل يكفي العديد الحالي في الجمارك للقيام بكل هذه المهمات والاعباء؟

□ وصل عديد المؤسسة منذ 40 سنة الى نحو 2300 شخص، ويبلغ حاليا 1500 عسكري و400 مدني. الملاك في الجمارك الذي بلغ عمره 50 سنة، لم يكتمل الى اليوم. نعمل بعدد صغير ويخضع الضباط والعناصر لدورات تدريبية في لبنان والخارج، اكثرها في بلدان اوروبية وافريقية، علما اننا نتعاون في هذا السياق مع المنظمة العالمية للجمارك. العنصر لدينا يتمتع بكفاية عالية جدا، لكننا نحتاج الى تكنولوجيا حديثة في هذا الحقل.

■ لماذا لا تحصل دورات تطوع؟

□ في آخر دورة طوعنا 380 عسكريا دخلوا الى السلك في كانون الاول الفائت. في النهاية يرتبط عملنا بوضع البلد، واذا ساءت الامور قد نتجه نحو الاسوأ.